

العمل الخيري والإغاثي الإسلامي بعد ١١ سبتمبر: استحكام سياسة تجفيف منابع

تمهيد

لم تكن الحرب (الهجمة الشرسة) التي شنتها بعض وسائل الإعلام الغربية والأمريكية تحديداً على جمعيات العمل الخيري والإغاثي الإسلامية ووصم الكثير منها بتهمة تمويل الإرهاب والحض عليه وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإن كثفت تلك الأحداث من حدتها ووسمتها بعدة سمات:

أولها- السمة الرسمية إذ تحول الأمر من هجوم تشنه بعض الأعلام المعروفة توجهاتها إلى قضية علاقات دولية تقوم على تنفيذها المؤسسات الأمنية والسياسية للدول وترجعها على أجنذات المباحثات بينها.

ثانيها- المنهجية إذ تحول الأمر من حملات موسمية بمناسبة بعض الظروف أو الأحداث إلى حملة تتحرك على عدة مستويات وخطوط منها ما يسير على التوازي ومنها ما يسير على التوالي.

ثالثها- الشمول إذ انتقلت الحملة من كونها جزئية في سياسة تجفيف منابع العمل الخيري والإغاثي إلى كونها استراتيجية شاملة لتجفيف منابع العمل الإسلامي ذاته، سواء الذي تقوم به الدول الإسلامية وهيئاتها، أو الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإغاثية، أو حتى الذي تقوم به الشعوب وأفرادها في شكل

تبرع لوجه من وجوه الخير أو عمل من أعمال الإغاثة.

وسياسة تجفيف منابع: خيار مزدوج يجمع بين الحرب الثقافية، بقصد تجفيف ينابيع التدين، والخيار الأمني، الذي يقوم على سياسة العصا الغليظة، مدعومة بالقانون، من خلال تجريم ومنع كل

نشاط جماعي أو سياسي يحمل الطابع الإسلامي، بحجة أن الدولة هي الجهة الوحيدة الممثلة للدين، ومن ثمّ يصبح كل نشاط يقوم به التيار الإسلامي خارجاً عن القانون، فيسهل بذلك التصدي له وقمعه. وبذلك تتحول معركة هذا التيار من معارضة السلطة واكتساب مواقع جديدة في الدولة والمجتمع، إلى معركة وجود، تتبدد فيها كل طاقاته وإمكانياته، ويظل يراوح مكانه في أحسن الأحوال، إذا لم يتراجع سنوات إلى الوراء.

فقبل أن تقع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألقى السفير مايكل شيهان - منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية - خطاباً عن الإرهاب في مركز أبحاث بروكنجز بواشنطن يوم الخميس ١٠ فبراير ٢٠٠٠: زعم فيه أن هناك نوعاً من "العلاقة

الوثيقة" بين "الإرهاب" و"العمل الخيري"، لاسيما في العالم الإسلامي، وقال: إن لدى "الإرهابيين" شبكات تمويل خاصة بهم"، من خلال تجارة المخدرات، ومؤسسات الأعمال الخاصة، والثروات الخاصة، و"المؤسسات الخيرية". وفي كثير من البلدان حيث الحكومات لا تقدر على توفير خدمات عامة أساسية، تنشئ هذه الجماعات-كما يقول-مؤسسات عامة موازية؛ مثل المدارس والمستوصفات العامة والشبكات الاجتماعية^(١).

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر لتتخذها الولايات المتحدة ذريعة لتسرع في إعادة صياغة وتشكيل العالم على صورتها، ووضعت جميع دول العالم وشعوبه وثقافته أمام بديلين لا ثالث لهما: إما أن تكون مع الولايات المتحدة في كل ما تتخذه من سياسات وإجراءات تجاه ما تسميه الإرهاب والجماعات الإرهابية والدول الداعمة لهما، أو تكون (الدول) مع الإرهاب، ولم تدع لأحد في العالم فرصة للتفكير، أو حتى الاختيار؛ لذلك إذا كان الحادي عشر من سبتمبر تاريخاً كغيره بالنسبة لجمعيات الشمال الإنسانية فهو بالنسبة لجمعيات الجنوب الخيرية والإغاثية، والإسلامية منها بشكل خاص، نكبة بكل المعاني والمقاييس؛ فقد تحولت الأمور من مجرد مضايقات متفرقة إلى حرب فعلية لم يسبق مثلها من قبل الإدارة الأمريكية ضد كل الجمعيات ذات السمة الإسلامية. حرب استعملت فيها القوانين

الاستثنائية وأساليب الأدلة السرية لتغطية التجني الذي أصاب عدداً كبيراً من الجمعيات المعروفة بمهنتها العالية وحسن أدائها. وبدأت حرب لا هوادة فيها شملت تجميد الأرصدة، والتصنيف التعسفي في خانة الإرهاب والمراقبة المستديمة بشكل ينفّر الجمهور ويخيف المتطوعين، بل لقد وصل الأمر إلى تعذيب متطوعين في إحدى المنظمات الخيرية من قبل القوات الإيطالية التابعة للإيفور (الكوسوفو) في انتهاك فاضح للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٢).

إن الحملة التي تعرضت وتعرض لها الجمعيات الإنسانية الإسلامية - خيرية وإغاثية - تذكرنا بحقبة المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالتهام هو القاعدة والمصادرة تجري بحماية قوانين خاصة والمراقبة كبيرة بشكل يخيف الناس ويبعدها عن هذه التعبيرات الطبيعية لأشواق الخير وإغاثة الملهوف وكفالة اليتيم التي تمور بها نفوس ما يقرب من المليار وثلاث مسلم يملكون الحق في اختيار أساليب عمل جمعياتهم الخيرية وبرامجها وطرق تطويرها.

أولاً- بداية الحرب على الجمعيات

الخيرية والإغاثية بعد ١١ سبتمبر

بدأت الولايات المتحدة تكثف حربها على الجمعيات الخيرية والإغاثية الإسلامية عقب تفجيرات سبتمبر مباشرة - رغم أن الحرب

بدأت قبل التفجيرات بفترة كبيرة ضمن سياسة تجفيف المنابع - على ما أسمته مصادر تمويل الإرهابيين؛ حيث نشرت صحيفة "القبس" الكويتية تقريراً يوم 16 سبتمبر 2001 ذكرت فيه أن مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط "وليام بيرنز" ومساعديه السفير "دافيد ساترفيلد" و"ريان كروكو" اجتمعوا مع 15 سفيراً عربياً في واشنطن لمناقشة المطالب التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الحكومات العربية في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب؛ وتتمثل هذه المطالب في سبع نقاط كان أهمها: التصدي للإرهابيين الناشطين فوق أراضي بعض الدول، ووقف مصادر الدعم المالي عنهم⁽³⁾.

ويقصد بمصادر الدعم المالي الجمعيات الخيرية التي تجمع تبرعات من عموم المسلمين لإنفاقها في وجوه البر سواء داخل بلدانها في بلاد الندرة المالية أو خارجها في بلاد الوفرة خاصة دول الخليج.

وفي يوم 24 سبتمبر 2001 أصدرت الولايات المتحدة قائمة من 27 جماعة ومنظمة وهيئة خيرية بأمر من الرئيس جورج بوش لتجميد أموالها في الولايات المتحدة لمزاعم ارتباطها بالإرهاب.

وتتضمن اللائحة التي أعلنها بوش 11 منظمة هي منظمات القاعدة في أفغانستان، وجماعة أبو سيف في الفلبين، والجماعة الإسلامية المسلحة والمجموعة السلفية للدعوة

والقتال في الجزائر، وتشمل قائمة بوش أيضاً حركة المجاهدين بكشمير، وحركة الجهاد الإسلامي في مصر، والحركة الإسلامية الأوزبكستانية، وعصابة الأنصار اللبنانية، ومجموعة القتال الإسلامية الليبية، والاتحاد الإسلامي الصومالي، وجيش عدن الإسلامي في اليمن، كما تتضمن اللائحة 12 شخصاً بينهم أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو حفص المصري. وتشمل القائمة أربع منظمات خيرية هي: مكتب الخدمات والكفاح (مرتبط بالقاعدة)، ومنظمة وفا الإنسانية، والراشد ترست (مؤسسة متمركزة في أفغانستان)، ومأمون دركز انلي (شركة تصدير واستيراد)⁽⁴⁾.

وقد أوضح وزير المالية الأمريكي بول أونيل أن بلاده لن تتساهل إزاء عدم تعاون البنوك الدولية وإذا حدث هذا فستمنع هذه البنوك من التعامل مع الولايات المتحدة.

وفي اليوم التالي اتفق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى على التعاون لتجميد أرصدة هذه الجماعات⁽⁵⁾.

و رغم ما يؤكد الخبراء من أن الحملة العالمية لتضييق الخناق على حركة أموال ما يسمونها بالجماعات الإرهابية مهمة صعبة فلا تزال هناك ثغرات كثيرة في النظام المالي العالمي وأساليب انتقال الأموال التي كثيراً ما تتجاوز هذه البنوك والمصارف الرسمية.

وفي هذا الإطار قامت بريطانيا بتجميد أرصدة مالية لعدد من قادة حركة طالبان قُدرت قيمتها بـ ٦١ مليون جنيه إسترليني، كما فرضت لندن رقابة مشددة على شركات الصرافة لوقف عمليات غسل الأموال والتحويلات المشبوهة^(٦).

وفي الثالث من أكتوبر ٢٠٠١ قامت الولايات المتحدة بتجميد أصول بقيمة مائة مليون دولار بمصارف أمريكية وأجنبية في إطار الحملة على ما يشتبه بأنها مصادر تمويل "لجماعات إرهابية"، وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أنه لم يأت أي من هذه الأموال من حسابات تعود بشكل مباشر لأسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة الذي يتزعمه، وقال مسئول رفيع بوزارة الخزانة الأمريكية للصحيفة إن تجميد الأصول المالية يأتي في إطار "حملة مستمرة على طالبان وبن لادن ومعاونه"، وتعود بعض هذه الأصول لسبعة وعشرين فرداً ومنظمة أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أسماءهم في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً إن لهم صلات مالية بتنظيم القاعدة أو جماعات مماثلة، وقد أصدرت العديد من دول العالم بعد إعلان بوش تعليمات لمصارفها المركزية والتجارية بتحري أي أموال أو حسابات مصرفية تعود لأي من الأسماء التي وردت في القائمة الأمريكية للسوداء^(٧).

وفي ظل ما أسمته الولايات المتحدة "الحملة على الإرهاب" وتجميد المصادر المالية

للإرهابيين طلبت الإدارة الأمريكية من الحكومات العربية تشديد القبضة على المؤسسات الخيرية التي تدعم الجماعات "المتشددة" من وجهة النظر الأمريكية؛ وذلك تحت زعم تمويلها لما تصفه بالجماعات الإرهابية ضمن خطة أمريكية أوروبية لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإسلامية؛ وعلى الفور سارع عدد من الحكومات في الخليج بفرض الرقابة على عمل الجمعيات الخليجية، وباتت الجمعيات مطالبة بإبلاغ الحكومات بأنشطتها، وباتت السلطات مطالبة بمتابعة أنشطة الجمعيات التي كانت في السابق تمارس عملها دون تدخل من السلطات؛ لإدراكها أن مساعدات جمعياتها تتوجه في الطريق السليم، وقد حدث ذلك في كل بلدان الخليج الإمارات والكويت والسعودية والبحرين وقطر وعمان؛ حيث اتفق وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي على جملة من القضايا التي راوحت بين تجميد أصول مالية لجماعات وأفراد تزعم واشنطن أن لها صلة بالإرهاب، وسن قانون موحد لمكافحة غسل الأموال.

وقال عبد الله سيف وزير المالية البحريني للصحفيين عقب اجتماعه مع نظرائه في المجلس في العاصمة السعودية إن دول المجلس ستجمد الأصول المالية للجماعات والأفراد المدرجة أسماؤها في القائمتين اللتين صدرتا عن الإدارة الأمريكية مؤخراً^(٨).

وتبدو العلاقة وثيقة بين عمليات تجميد الأموال التي قامت بها كل من واشنطن ولندن والصراع العربي الصهيوني في فلسطين حيث أغلب هذه الجمعيات التي جمدت خاصة تلك التي في الولايات المتحدة لها امتدادات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو لها صلات بحركات المقاومة ولعل هذا الأمر يفسر وصف الباحث للحرب الدائرة على الجمعيات الخيرية والإغاثية بالشمول إذ تحت لافتة محاربة الإرهاب يضرب العمل الخيري وحركات المقاومة للاحتلال الصهيوني في فلسطين وبتراذف مصطلح مقاومة الاحتلال الذي كفلته كل القوانين والمواثيق الدولية مع مصطلح الإرهاب؛ ففي القائمة الثانية التي شملت ٢٥ جمعية ومنظمة تم تجميد أرصدة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الله اللبناني، وأعلن وزير الاقتصاد البريطاني غوردن براون أن لندن وواشنطن قررتا تجميد أرصدة ٢٥ منظمة اعتبرت منظمات إرهابية، وقال براون في مؤتمر صحفي: "أريد من جميع المؤسسات المالية أن تتحقق من معلوماتها وأن تجمد ودائع الذين نعطي أسماءهم أينما وجدوا". واعتبر الوزير البريطاني أن هذا الإجراء الجديد يؤكد تصميم السلطات الأمريكية والبريطانية على بذل كل ما هو ممكن لوقف تمويل المنظمات التي وصفها بالإرهابية.

وأكدت وزارة الخزانة البريطانية أن هناك نحو ٦٣ مليون جنيه إسترليني (نحو ١٠٠ مليون يورو) تم تجميدها في ٣٦ مصرفاً في إطار الإجراءات السابقة التي اتخذت بحق منظمات أخرى أو أفراد منذ هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة^(٩).

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد صرح مساء الثلاثاء ٤-١٢-٢٠٠١ بأن سلطات بلاده تحفظت على أربعة مكاتب خاصة بمؤسسة "الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية" ومقرها تكساس، مشيراً إلى أن هذه المؤسسة واجهة لجمع أموال لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وقال بوش في تصريحات للصحفيين نقلتها وكالة فرانس برس: "إن الإرهابيين يستفيدون من مؤسسة الأرض المقدسة، ونحن لن نسمح بذلك"، وأضاف الرئيس الأمريكي أن الأموال التي جمعتها المؤسسة ساعدت "حماس" على تجنيد وتدريب استشهاديين وتقديم الدعم لأسرهم.

وكانت صحيفتا "وول ستريت جورنال"، و"نيويورك تايمز" الصادرتان الثلاثاء ٤-١٢-٢٠٠١ قد أشارتا إلى أن الإدارة الأمريكية قررت تجميد أموال ثلاث مؤسسات هي: "جمعية الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية" العاملة في الأراضي المحتلة ومقرها أمريكا، و"بنك الأقصى الدولي"، وشركة بيت المال القابضة ومقرهما المناطق الفلسطينية؛ للاعتقاد أن لها صلة بحركة المقاومة الإسلامية

حماس وحركة الجهاد بشكل واضح وصريح هو الهدف القادم لإدارة الرئيس بوش.

ثانياً- مراحل الحرب الأمريكية على العمل الخيري والإغاثي الإسلامي بعد ١١ سبتمبر

ورد تحديد هذه المراحل في خطاب نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دبليو دام في حديثه يوم ٨ يونيو ٢٠٠٢ أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك فيما أسماه الحرب ضد تمويل الإرهابيين^(١٢).

المرحلة الأولى: التسمية العلنية للأشخاص والمؤسسات وتجميد الأموال في البنوك

يقول نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دبليو دام: "تميزت المرحلة الأولى للجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب بتسمية علنية للإرهابيين ولدا عمي الإرهاب وبمحاولات لتجميد حساباتهم. بالتأكيد، كان ذلك، وسيظل، جانباً مهماً في الحرب. يجب أن نغلق النظام المالي العالمي أمام الإرهابيين ومموليهم. لقد حققنا نجاحاً كبيراً حتى اليوم؛ فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر، سميينا علانية، نحن وشركاؤنا في التحالف، ٢١٠ من الإرهابيين أو الذين يدعمون الإرهابيين. لقد جمدنا ما يزيد عن ١١٥ مليون دولار حول العالم. وأصدرت ١٦٦ دولة هيئة قضائية أوامر تجميد يجري تنفيذها.

"حماس"^(١٠)، وذلك رغم إنكار حركة المقاومة الإسلامية " حماس " أي علاقة لها بمؤسسة الأرض المقدسة، كما تخضع جمعية الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية ومقرها في دالاس بولاية تكساس لمراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ منتصف التسعينيات وقال مراسل الجزيرة إن القرار الأمريكي شمل أيضاً إلى جانب مؤسسة الأرض المقدسة تجميد أرصدة شركة إنفوكوم للإنترنت. وأوضح أن الاتهام الرئيسي الموجه لهذه الشركة هو أن أموالها الرئيسية قد جاءت من موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس^(١١).

ومن جهتها قال بيان لـ"جمعية الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية" نقلته وكالات الأنباء الثلاثاء ٤-١٢-٢٠٠١: "إن الجمعية لم تقدم على الإطلاق أموالاً أو خدمات أو أي شكل آخر من الدعم لحماس أو أي جماعة أخرى تتادي أو ترعى أو تقر الإرهاب في أي صورة أو لأي غرض".

وتعمل المؤسسات الثلاثة في العمل الخيري داخل فلسطين، حيث تقوم بتمويل ملاجئ الأيتام وبناء المستشفيات وتساعد الأرامل وغيرها من الأعمال الخيرية.

ويقول المراقبون: إن تجميد أمريكا لأرصدة مؤسسة خيرية تعمل في فلسطين جزء من توجه واشنطن الذي ينوي تطويق منظمات المقاومة الفلسطينية، مشيرين إلى أن ضرب

لقد هيمنت التسمية العلنية للإرهابيين وقرارات التجميد على المرحلة الأولى للجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب وذلك لعدة أسباب : أولاً- بإمكان الولايات المتحدة ودول عديدة أخرى (ولكن بالطبع ليس كل الدول) أن تضع بسرعة بنية قانونية لتنفيذ الإجراءات المتخذة بحق الإرهابيين المعروفة أسمائهم وأوامر التجميد، وفي الولايات المتحدة، كان الأمر المطلوب فوراً هو إصدار أمر تنفيذي يحتكم إلى سلطة الرئيس بموجب قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة لملاحقة ليس فقط الإرهابيين بل وداعميهم الماليين أيضاً، والإعلان عن أسمائهم وإرسال أوامر التجميد إلى المؤسسات المالية الأمريكية.

ثانياً- أبرزت التسميات العلنية وجود ضرورة لقيام الدول التي لا تملك بنيات قانونية أساسية ملائمة بتشريع قوانين وأنظمة تسمح لها بإغلاق أنظمتها المالية أمام الإرهابيين. عندما بدأنا جهدنا لم يكن حتى لدى دول مثل كندا واليابان قوانين جنائية تدين جمع الأموال للإرهابيين. لم يكن لدى العديد من الدول البنية الأساسية القانونية لتبني وتطبيق أوامر تجميد أموال الإرهابيين. أبرزت التسميات العلنية من قبل الولايات المتحدة وحلفائنا حالات النقص هذه وحثت الدول على معالجتها.

ثالثاً- وفرت التسميات المشتركة فرصة لإبراز الاهتمام الدولي في الجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب، لقد سررنا، مثلاً، عندما

حدد الاتحاد الأوروبي بصورة مستقلة أسماء عدة إرهابيين جدد ومنظمات إرهابية جديدة في (نهاية العام 2001). أعلن الاتحاد الأوروبي عن أسماء جديدة في 2 أيار/مايو، 2002). سررنا أيضاً باللائحة المشتركة للأسماء التي أصدرناها مع المملكة العربية السعودية في 11 آذار/مارس وباللائحة المشتركة الأخرى التي أصدرناها مع مجموعة الدول السبع الكبرى في 19 نيسان/إبريل. لم تكن هذه إنجازات غير مهمة. يرى الناس النتائج النهائي، اللوائح المشتركة للأسماء، ولكن ما لا يراه الناس هو الاستشارات المكثفة وتبادلات الآراء التي جرت قبل وبعد الأحداث.

إن فرصة إبراز التعاون الدولي مهمة بشكل خاص لأن الجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب لا تستطيع أن تكسب الحرب بدون هذا التعاون. وكما كررت ذلك مراراً، لا يمكنك قصف حساب مصرفي أجنبي بالقنابل. بل أنت تحتاج إلى تعاون الحكومة المضيفة للتدقيق بذلك الحساب المصرفي الأجنبي وتجميد رصيده. واستراتيجيتنا لنيل مساعدة الحكومات الأجنبية تحقق نجاحاً مطرداً.

يقودني ذلك إلى سبب رابع: يفسر لماذا هيمنت التسميات العلنية وتجميد الحسابات على المرحلة الأولى. الأعمال الأخرى تتطلب وقتاً. إن إقناع حكومات أخرى بلعب دور قيادي في هذا الجهد يتطلب وقتاً. لقد أصدرت الولايات المتحدة أول لائحة علنية بالأسماء في 24

أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢ وتطلّب الأمر ثلاثة أشهر أخرى كي يأخذ حتى الاتحاد الأوروبي قرار إصدار لائحة مستقلة بالأسماء.

يلزم الحكومات أيضاً الوقت كي تتبنّى القوانين وتطبّق الأنظمة التي تحتاج إليها للحد من تمويل الإرهابيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن السعي للحصول على مصادر جديدة من المعلومات المتعلقة بعمليات تمويل الإرهابيين التي تقودنا إلى ممالي الإرهابيين وحتى أحياناً إلى الإرهابيين أنفسهم يحتاج إلى وقت. لذلك، فإن "دورة التسويق الطويلة" لهذه الأعمال الأخرى تُشكّل سبباً آخر يفسر هيمنة التسميات العلنية وأوامر تجميد الأموال على المرحلة الأولى من الجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب.

اسمحوا لي قبل أن أصف المرحلة التالية للحرب ضد الإرهاب، بأن أكون واضحاً. تبقى التسميات العلنية سلاحاً مهماً، أساسياً، في الحرب ضد الإرهاب. سوف نواصل إصدارها وسوف نستمر في التتقيب في سجلات نظامنا المالي بحثاً عن أموال الإرهابيين، بصورة مماثلة، سوف نستمر في تشجيع شركائنا في التحالف على أخذ المبادرة في إصدار لوائحهم بالأسماء. سوف نواصل أيضاً تشجيع شركائنا للتأكد من أنهم يتابعون بالكامل تنفيذ أوامر التجميد التي يصدرونها".

المرحلة الثانية: التركيز على شبكات تحويل الأموال و الجمعيات الخيرية

وفي هذه المرحلة تم التركيز على ثلاثة مصادر مستهدفة بالمحاربة وهي: شبكات تحويل الأموال خارج النظام المصرفي والجمعيات الخيرية ومنع استغلال التجارة المشروعة بالسلع والخدمات كوسيلة لتسريب الأموال إلى " الإرهابيين " (ركز الباحث هنا على الأولى والثانية وتجاهل الثالثة لبعدها عن موضوع العمل الخيري والإغاثي)

يقول نائب وزير المالية الأمريكي كنيث ديليو دام: "وفي حين أن التسميات العلنية سوف تبقى مهمة، ندخل الآن مرحلة جديدة من الحرب. سوف تهيمن على هذه المرحلة الجديدة بروز قيادة أكبر من قبل شركائنا في التحالف وتركيز أكبر على وسائل تمويل الإرهاب من خارج الأنظمة المالية المعهودة. لن تهيمن التسميات العلنية وأوامر تجميد الأموال على هذه المرحلة الجديدة بنفس درجة المرحلة السابقة.

هناك عدة أسباب تقسر لماذا يجب عدم توقع هيمنة التسميات العلنية وأوامر تجميد الأموال على المرحلة التالية:

أولاً- إن التسميات العلنية هي، بطبيعتها الأساسية، علنية. يعلم الإرهابيون بها ويكيفون تصرفاتهم وفقاً لها. وسوف يتجنبون الاحتفاظ بأموالهم في الولايات المتحدة أو في مراكز مالية أخرى تنفذ قوانين وأنظمة لإحباطهم. وسوف يستعملون أساليب غير رسمية لنقل أموالهم. وقد يتجنبون الاحتفاظ بالعملات

ويفضلون بدلاً من ذلك الاستثمار في سلع كالذهب أو الألماس ويحولون هذه السلع إلى نقد فقط بقدر ما يحتاجونه. نتوقع أن يتجنب الإرهابيون بصورة متزايدة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من أموالهم في حسابات فردية في النظام المالي السائد شرط أن تظل الولايات والمجتمع الدولي يقظين في مراقبة أنظمتهم المالية. مع مرور الوقت، يجب علينا بالتالي توقع عدم تمكن التسميات العلنية من "ضبط" كميات من المال بقدر ما حققته في البداية.

ثانياً - لقد أوشكت "دورات التسويق الطويلة" هذه على نهايتها. نرى حكومات أجنبية تلعب بصورة متزايدة أدواراً قيادية في اتخاذ إجراءات ضد ممولي الإرهابيين. لقد عملت حكومات أجنبية بصورة غير علنية على منع الأفراد من التبرع بأموال إلى مجموعات مشتبه بها، كما ألقت حكومات أجنبية القبض على ممولين للإرهابيين أو، كما هو الحال في باكستان، تعاونت في جهود ناجحة قامت بها الولايات المتحدة لإلقاء القبض عليهم.

تتخذ حكومات أجنبية خطوات لتنظيم عمل المتعاملين بالحوالات. إن أنظمة الحوالة (تسمى في بعض الدول بأنظمة الهندي) هي وسائل ناجعة وغير مكلفة وتعتمد على الائتمان في نقل الأموال بدون أن تترك أثراً كبيرة على الورق. تحقق حكومات أجنبية تقدماً في منع الإرهابيين من استعمال نظام الحوالات لنقل أموالهم. خلال مؤتمر حول الحوالات عقد في

دولة الإمارات العربية المتحدة في 10-16 أيار/مايو، وافق عدد من الحكومات على اتخاذ إجراءات لتنظيم ومراقبة نظام الحوالات لضمان عدم إساءة استعمالها. بعد انتهاء المؤتمر، في 28 أيار/مايو، نشرت وكالة أنباء الخليج في دبي نبأً يقول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تفرض قريباً إخضاع الحوالات إلى ترخيص وتنظيمها. كما أفادت صحيفة التايمز الهندية أيضاً أن الهند تتخذ إجراءات صارمة ضد مرسلي الأموال غير المرخص لهم.

بالإضافة إلى الحوالات، سوف تكون المؤسسات الخيرية موضوع تركيز أكبر لاهتمامنا. إنها مسألة مهمة وحساسة. وكما يعرف العديد منكم، فإن إيتاء الزكاة هو أحد أركان الإسلام الخمسة. وفي الواقع، في العديد من أنحاء العالم، تدير المؤسسات الخيرية الكثير من البنى التحتية الاجتماعية، مثل دور الأيتام، والمستشفيات والمدارس. في نفس الوقت، لا يمكن النكران بأن بعض المؤسسات الخيرية الشرعية قد تسلل إليها إرهابيون أو داعمو الإرهابيين، ربما من خلال عدد قليل من الموظفين الإداريين، الذين يوجهون عن سوء قصد جزءاً من أموال المؤسسة الخيرية إلى الإرهابيين. كما توجد أيضاً مؤسسات تم تنظيمها وتوجيهها بصورة أولية لاستغلال الأعمال الخيرية بشكل سيئ لمصلحة الإرهابيين. تهدد بعض المجموعات ليس فقط

أهدافها، ولكن أيضاً المتبرعين لها، حيث ترغهم على دفع التبرعات حماية لهم من أعمالها الانتقامية. يتمثل التحدي الذي نواجهه في منع الإرهابيين من استخدام المؤسسات الخيرية كغطاء لدعم الإرهاب مع تأمين استمرار تقديم الإحسان والأعمال الخيرية.

إننا نسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال تجميد تدفق الأموال عبر المؤسسات الخيرية التي أفسدها داعمو الإرهابيين وزيادة الشفافية ومراقبة المؤسسات الخيرية الأخرى حول العالم. وحتى تاريخه، جرى تسمية عدد من المؤسسات الخيرية حول العالم وتم تجميد أموالها، وتمثل تسميتنا المشتركة مع المملكة العربية السعودية لمكتبين إقليميين لجماعة الحرمين مثلاً جيداً لما بدأ يحصل. وأيضاً نطلب من الدول، بصورة ثنائية أو من خلال هيئات متعددة الجنسيات، تقييم مراقبتها التنظيمية والتنفيذية للمؤسسات غير الربحية".

ويقول أيضاً نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دبليو دام: "نعمل على نشر أفضل الممارسات الدولية لضمان صحة بيانات المؤسسات الخيرية. وأخيراً، ندعو مجموعات المراقبة الخاصة في متابعة وتوسيع نطاق عملها المهم في تأمين الشفافية في عمليات الإحسان، وزيادة تركيز اهتمامها إلى أبعد من تشديدها التقليدي على الاحتيال والتبذير بحيث يشمل التهديد الذي يشكله سوء استعمال الإرهابيين للمؤسسات الخيرية. ومن دواعي

اغتباطنا أن الاستجابة التي حصلت عليها هذه المبادرات من حكومات أخرى ومن أسرة الجمعيات الخيرية كانت إيجابية وبناءة".

ربما قصد الباحث نقل مطول من خطاب نائب وزير المالية الأمريكي لنعرف كيف تفكر النخبة الأمريكية الحاكمة في قضية العمل الخيري والإغاثي وكيف تتم صناعة قراراتها ومدى ما يشكله العمل الخيري من مساحة في الحرب الأمريكية الدائرة على ما تسميه الولايات المتحدة الجبهة المالية للحرب على الإرهاب وتحفيف مصادر تمويل ما تسميهم "الإرهابيين"

ثالثاً - مواقف الدول من الحرب الأمريكية على العمل الخيري والإغاثي الإسلامي

وفي إطار الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة على مصادر تمويل ما تسميه "الجماعات الإرهابية" قام وزير الخزانة الأمريكية بول أونيل بجولة في الدول العربية في أوائل شهر مارس ٢٠٠٢^(١٣)؛ وقال مسئولو وزارة الخزانة الأميركية إن الهدف من الجولة هو "بحث الأنظمة الضرورية لرصد ووقف تمويل الإرهاب". وهو أمر لا يحتاج فقط إلى معرفة حقيقية بنظام عمل المصارف الإسلامية ولكن يتطلب أيضاً فهماً أعمق لنظام الحوالات المالية خارج النظام المصرفي والمعمول به منذ وقت طويل في الدول العربية، وشمل جدول عمل أونيل في الشرق الأوسط - كما يقول

وعقب الجولات المكوكية لكل من وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، وبول أو نيلوزير الخزانة الأمريكي على الدول العربية والخليجية منها بوجه أخص، رتبت كل الدول أوضاعها مع التوجهات الأمريكية إن:

- على صعيد تجميد الأرصدة

التي وردت في القوائم الأمريكية المتتالية أو - على صعيد تقييد العمل الخيري والإغاثي سواء داخل البلد المعنية أو خارجها وذلك بتجميد الأرصدة المالية التي وردت في القوائم الأمريكية المتتالية أولاً، ثم بمحاولات وضع لوائح ونظم جديدة تراقب العمل الخيري والإغاثي؛ فلقد صعدت الكويت جهودها للسيطرة على أي تحويلات مالية من الكويت إلى جماعات تشتهه واشنطن بعلاقتها في أعمال إرهابية وأصدرت أوامر لبنوكها بتجميد أي حسابات أو أصول مالية للجماعات والأفراد الذين تضمنتهم القائمة السوداء الأمريكية التي تتضمن ٢٧ جماعة ومؤسسة خيرية وطلب من البنوك فحص الحسابات وتجميدها إذا وجدت حسابات لأي من السبعة والعشرين^(١٦).

وعقب ذلك أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح أنه لم يكتشف أي حساب متهم بدعم الإرهاب في المصارف الكويتية تضمنته القوائم الأمريكية، وكان وزير العدل والأوقاف الكويتي أحمد باقر العبد الله قد نفى قبل ذلك تقارير عن احتمال

الخبر - استكشاف كيفية إحكام السيطرة على الجمعيات الخيرية الإسلامية بحيث تخضع للحملة العالمية على المنظمات المشتبه بدعمها للجماعات المتطرفة^(١٤)؛ لذا يمكن القول إن عناصر الحملة الأمريكية على مصادر تمويل ما تسميه الإرهاب انقسمت إلى:

١ - تجميد الأرصدة سواء لأفراد أو

لجمعيات خيرية، ٢ - وضع لوائح تنظم وتراقب العمل الخيري

ونرصد هنا مواقف الدول من هذين

الإجراءين:

١ - تجميد الأرصدة سواء لأفراد أو

لجمعيات خيرية:

عقب أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول صدر أمر رئاسي أمريكي بأن تقوم المؤسسات المالية الأمريكية بتجميد أي أرصدة يتبين أنها تخص المدرجين على القائمة التي أعدها مكتب مراقبة الأرصدة الأجنبية التابع للخزانة الأمريكية، ويسمح ذلك الأمر أيضاً للولايات المتحدة بمعاينة البنوك في الخارج التي لا تتعاون في تعقب تلك الأرصدة^(١٥).

كما طلبت واشنطن من كل الحكومات أن تجمد الحسابات المصرفية لكل الذين وردت أسماءهم في اللائحة التي أصدرتها بعد هجمات ١١ سبتمبر وما أعقبها من لوائح أخرى فاستجابت أغلب الدول وخاصة الدول العربية وبوجه أخص الخليجية منها.

تورط جمعيات خيرية بالكويت في تمويل جماعات إرهابية، كما رفض النواب الإسلاميون في البرلمان الكويتي الاتهامات الأمريكية للجمعيات الخيرية الكويتية بتمويل الإرهاب وخصوصاً جمعية إحياء التراث الإسلامي التي أعلنت ضمها لقائمة المنظمات الداعمة للإرهاب وجمدت أرصدها.

أما اليمن فقد طلبت منها الولايات المتحدة التحقق من أي حساب مصرفي مشبوه يمكن أن يكون عائداً لشبكات إرهابية أو أرصدة لأشخاص أو منظمات أو جمعيات لها علاقة مع أي من الجماعات الإسلامية "المتشددة"، وقال مصرفي يماني فضل عدم الكشف عن هويته إن: "السلطات اليمنية تلقت طلباً من السلطات الأمريكية للتأكد من وجود أرصدة أو حسابات مصرفية لأشخاص أو لمنظمات أو جمعيات لها علاقة مع أي من المجموعات الإسلامية المتشددة أو مع أشخاص متشددين".

وأشار إلى أن الطلب الأمريكي "يندرج ضمن مجموعة من الإجراءات التي طلبت الإدارة الأمريكية من اليمن اتخاذها بالتعاون في مكافحة الإرهاب"^(١٧)، كما قامت السلطات اليمنية بتجميد أرصدة الأشخاص والمؤسسات التجارية التي ورد ذكرها في لائحة من تتهمهم الولايات المتحدة بالارتباط مع ما يسمى بالإرهاب. وقال مسئول إن السلطات تقوم أيضاً بتدقيق وفحص أرصدة الأشخاص والمؤسسات

التجارية التي ورد ذكرها ضمن القائمة التي أعلنت عنها السلطات الأمريكية مؤخراً وذلك لاتخاذ الإجراءات المقررة بتجميدها حال العثور على الأدلة أو أي إثباتات تدين أصحابها بالتعامل مع عناصر أو جهات إرهابية أو لها صلة بالإرهاب^(١٨).

كما أعلنت سلطة النقد السعودية أن المملكة اتخذت الإجراءات المناسبة بحق ١٥٠ من الحسابات المصرفية المدرجة على لائحة أرسلتها الأمم المتحدة والتي يشتبه في تمويلها لما يسمى بالإرهاب، وأوضح رئيس سلطة النقد السعودي حامد السيارى أن هذه الإجراءات جاءت مطابقة للاتفاقيات الدولية. إلا أنه لم يوضح طبيعة الإجراءات التي اتخذت وخصوصاً ما إذا كانت هذه الحسابات قد جمدت أم لا. وقال إنه يجري حالياً الإشراف على العمليات المالية المشبوهة، مؤكداً أن الأمر يعود إلى الأجهزة الأمنية السعودية لاتخاذ العقوبات الملائمة بحق الحسابات التي يشتبه بها^(١٩)، كما أعلنت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن المملكة جمدت أربعة حسابات في البنوك السعودية لعلاقة محتملة لها بالإرهاب^(٢٠).

وكانت الحسابات الأربع قد تم إدراجها على لائحة وضعتها الأمم المتحدة للإرهاب. ولم يتم تحديد تبعية الحسابات المصرفية لأشخاص أم لجمعيات خيرية^(٢١).

الخليج لمساعدتهم على منع ما وصفه بأنه "إساءة استخدام التمويل الخيري" (٢٢).

وفي نفس الإطار جمدت المملكة العربية السعودية يوم ١٢-٣-٢٠٠٢ أصول مكتبين تابعين لمؤسسة "الحرمين" الخيرية " التي تمتلك مشروعات في الصومال والبوسنة والهرسك" (٢٣).

وفي السودان: نفى اتحاد المصارف السودانية وجود حسابات أو معاملات في البنوك السودانية تعود للأفراد أو المؤسسات التي وردت أسماؤها في قائمة صدرت عن الإدارة الأمريكية التي قالت إنها تشتبه في صلتهم "بالإرهاب" (٢٤).

أما في سلطنة عمان فقد أكد رئيس البنك المركزي بسلطنة عمان "حمود الزدجالي" في تصريحات نقلتها وكالة فرانس برس ٢٠-١٠-٢٠٠١: " إن البنك المركزي عمم قائمة الأسماء التي أصدرتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على المصارف العاملة في عمان؛ للتأكد من عدم وجود حسابات لهذه الأسماء في هذه المصارف، كما أصدر البنك المركزي توجيهاته إلى المصارف العاملة في البلاد لتوخي الحيطة والحذر عند فتح حسابات لجهات قد يعتقد المسئولون في المصرف المعني أن لها نشاطاً مشبوهاً أو غير مشروع" (٢٥).

وفي سبتمبر ٢٠٠١ أمر البنك المركزي للإمارات بتجميد أرصدة ٢٦ فرداً وجماعة

وفي نفس اليوم صرح وزير الداخلية السعودي الأمير "نايف بن عبد العزيز" في مقابلة نشرتها صحيفة "الشرق الأوسط" الخميس ٧-٢-٢٠٠٢ أن الإجراءات القانونية التي اتخذتها بلاده ضد العمل الخيري لم تكن نتيجة لضغوط من الولايات المتحدة، ونفى قيام البنوك السعودية بتجميد أي حسابات مصرفية لها. وأكد الوزير السعودي أنه لن يسمح للجمعيات الخيرية بأن تُستخدم لأغراض أخرى غير تلك التي أسست من أجلها.

وخلال زيارة "بول أونيل" وزير الخزانة الأمريكي إلى السعودية (٥ / ٣ / ٢٠٠٢) اتفقت كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على إعلان مشترك يتم بمقتضاه إغلاق وتجميد أرصدة مجموعة من فروع المؤسسات الخيرية السعودية التي تعمل خارج الأراضي السعودية، وذلك لعلاقتها بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن كما تقول صحيفة "يو إس إيه توداي" الأمريكية في عددها الصادر الإثنين ١١-٣-٢٠٠٢: إن المسئولين الأمريكيين والسعوديين يرفضون الإفصاح عن أسماء هذه المؤسسات، وذلك حتى لا يتحرك القائلون على هذه المؤسسات لسحب أرصدتهم قبل أن يتم تجميدها.

وقال أحد المسئولين الدبلوماسيين الأمريكيين - رفض ذكر اسمه -: إن هناك فريقاً من الخبراء الأمريكيين يعملون مع الحكومة السعودية وحكومات أخرى في دول

وردت أسماؤهم في القائمة السوداء أعلنتها الولايات المتحدة في إطار جهودها لمكافحة ما تسميه بالإرهاب ومحاصرة مصادر تمويله^(٢٦).

كما أفاد منشور لبنك الإمارات المركزي الثلاثاء ٢٠-١١-٢٠٠١ أنه طالب البنوك بتجميد أرصدة ٣٠ شركة يُشتبه في علاقاتها بنشاطات إرهابية، وتضمن المنشور أسماء ٣٠ شركة من بينها شركات تجارة عامة، ومحطات بنزين، وشركات عقارية، وشركات صغيرة مثل متاجر بقالة ومتاجر حلي ومطاعم، وطالب البيان البنوك بالبحث فوراً عن أي حسابات أو ودائع أو استثمارات بأسماء ٣٠ جهة وتجميدها، وتسليمه كشوفات حسابات تلك الجهات، وصور نماذج التحويل من وإلى هذه الحسابات، وحسب وكالة فرانس برس، فقد رفض مسئولو البنك المركزي الإماراتي التعليق على المنشور^(٢٧).

كما قامت الإمارات بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم حركة الأموال من الإمارات وإليها، وتمنع أي تحويلات تتصل بعمليات غسل الأموال ومحاربتها. وتمكنت الإمارات من تحقيق إصلاحات سريعة في هذه المجالات، من أبرزها إصدار قانون منع غسل الأموال في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢ وإصدار قرارات عن مصرف الإمارات المركزي ينظم عمليات إرسال الحوالات المالية من الإمارات إلى دول العالم المختلفة وإلزام شركات الصرافة بتسجيل كل البيانات

والمعلومات عن أي حوالة مالية تزيد قيمتها عن ألفي درهم إماراتي (٥٤٠ دولاراً أمريكياً) وعن صاحبها كإجراء احترازي، بالإضافة إلى إغلاق إحدى شركات الصرافة التي ثبت لدى مصرف الإمارات المركزي ضلوعها (بقصد أو من دون قصد) في تحويل أموال إلى المشتبه بهم في أحداث أيلول في الولايات المتحدة، وتجميد ١٤ حساباً مصرفياً لمشتبه بهم آخرين وردت أسماؤهم في قوائم أصدرتها الولايات المتحدة تتهمهم بالضلوع في تمويل عمليات إرهابية؛ ولعل ذلك ما جعل بول اونيل وزير الخزانة الأمريكي يعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها الإمارات خلال زيارته لها في مايو ٢٠٠٢^(٢٨).

كما أعلنت إدارة الرقابة المصرفية في البحرين أنها جمدت مؤقتاً حسابين مشبوهين في إطار الحملة التي تنزعها الولايات المتحدة لتجفيف الموارد المالية لجماعات يشتبه بأنها إرهابية. ويأتي الإجراء في وقت أكد فيه مسئول أمريكي أن واشنطن اكتشفت وجود حسابات مشبوهة في منطقة الخليج؛ فقد قال مدير إدارة الرقابة المصرفية في مؤسسة نقد البحرين خالد عتيق إن المؤسسة جمدت مؤقتاً حسابين مصرفيين مشبوهين أحدهما شخصي والآخر تابع لمؤسسة مالية^(٢٩)، كما أمر رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة بتجميد أموال أي منظمات أو أفراد يرتبطون في عمليات مشتبه بها^(٣٠).

والولايات المتحدة لاتفاق يتم بموجبه تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب.

وأصدر مجلس الوزراء الكويتي بياناً قال فيه إن الهيئة الجديدة ستكون برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعضوية ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والمالية وبيت الزكاة والأمانة العامة للوقف وجمعيات النفع العام وجمعية الهلال الأحمر وبعض الشخصيات العامة، كما شكلت الحكومة الكويتية لجنة وزارية لبحث خطوات جديدة تهدف إلى إحكام السيطرة على أنشطة الجمعيات الخيرية والتشاور مع التجمعات الإسلامية الرئيسية في البلاد، وقال مسئولون إن الحكومة أقرت أيضاً مقترحات أخرى في اجتماعها الأسبوعي اليوم من بينها إغلاق عشرات من الجمعيات الخيرية التي تعمل بدون ترخيص⁽³³⁾، وفي أواخر فبراير 2002 أعلن مسئول كويتي أن وفداً أمريكياً رفيع المستوى يضم مسئولين أمنيين قام بالاطلاع على الإجراءات التي اتخذت لمراقبة نشاطات الجمعيات الخيرية وآليات عمل هذه الجمعيات في الكويت؛ فقد قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ دعيج الخليفة إن وزارته أطلعت الوفد على "الإجراءات الرقابية المفروضة على الجمعيات الخيرية وآلية عمل هذه الجمعيات من جمع التبرعات وتوزيع الأموال داخلياً وخارجياً ومصادر تمويلها".

أما باكستان فقد جمدت الحسابات المصرفية لمنظمتين وردت أسماؤها في القائمة السوداء التي تتضمن 27 منظمة وشخصية وجمعية خيرية حظرت الولايات المتحدة تعاملتهما المالية للاشتباه بعلاقتها بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة التابع له. حيث أصدر البنك المركزي الباكستاني أوامره بتجميد الحسابات المالية التابعة لحركة المجاهدين المسلحة -المقاتلة في كشمير- ومؤسسة الرشيد الخيرية التي اتهمتها واشنطن بأنها على علاقة بأسامة بن لادن⁽³¹⁾.

٢ - وضع لوائح تنظم وتراقب العمل

الخيري والإغاثي

قام مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وليام بيرنز بجولة في منطقة الشرق الأوسط وفي أول محطة له وكانت الكويت قال: إن الولايات المتحدة ترغب في العمل مع الكويت للتأكد من أن المساعدات الخيرية يتم صرفها في مجالات لا تدعم ما تسميه واشنطن بالإرهاب⁽³²⁾.

وأضاف: "إن الولايات المتحدة تريد أن تكون أوجه صرف أموال الجمعيات الخيرية واضحة ويمكن مراقبتها بشفافية"؛ وعلى الفور، قررت الحكومة الكويتية تشكيل مجلس أعلى للسيطرة على أنشطة الجمعيات الخيرية الإسلامية في البلاد ومراقبة عملها، وفي نفس الوقت أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح عن توصل بلاده

الإسلامية من أجل التصدي لعمليات تمويل الإرهاب.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية فيليب ريكر نعتقد أن مراقبة قوية للتحويلات المالية كما أعلن السعوديون اليوم هي أمر أساسي للحول دون وصول تمويل من السعودية لدعم الإرهاب، وأضاف أن الولايات المتحدة متشجعة بالجهود السعودية وستواصل تعاونها التقني مع السعودية ومع حلفاء آخرين لواشنطن في المنطقة^(٣٦)؛ وكانت الولايات المتحدة قد سلمت الرياض ثماني لوائح تضم أسماء ١٦٨ من الأفراد والمجموعات التي يشتبه في تمويلها الإرهاب. كما بحث وفد يضم مسئولين أمريكيين من وزارتي الخزانة والخارجية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ومجلس الأمن القومي مع المسئولين السعوديين في ديسمبر الماضي في مكافحة تمويل الإرهاب ودور الجمعيات الخيرية.

وفي نفس الإطار أكد رئيس البنك المركزي بسلطنة عمان "حمود الزدجالي" أن نشاط الجمعيات الخيرية وجمع التبرعات سواء من قبل جهات عمانية أم أجنبية يخضع لرقابة الجهات المختصة في السلطنة، مؤكداً على وجود تنسيق دائم بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الخصوص^(٣٧).

وفي قطر أسفرت الضغوط على العمل الخيري الإسلامي أن: قامت الجهات الحكومية بوقف توصيل معونات الجمعية لـ ٢١ ألف

وأضاف المسئول الكويتي أن الوفد الأمريكي الذي يضم "مسئولين أمنيين" اطلع على "نشاطات الجمعيات الخارجية والداخلية من مساعدة المحتاجين وبناء المساجد والمستشفيات والمراكز الخدمية في الدول الفقيرة من واقع التقارير السنوية التي تزود الجمعيات بها الوزارة^(٣٤).

وكانت جولات بول أونيل وزير الخزانة الأمريكي من ضمن الجولات المكوكية التي عملت على المسارين معاً: تجميد الأرصدة، ووضع لوائح تنظم وتراقب العمل الخيري وجمعياته؛ حيث خرج من زيارته للكويت إلى السعودية وفيها دعا إلى مزيد من الرقابة على أنشطة الجمعيات الخيرية لأن بعضاً من عائداتها ذهب لصالح ما أسماه جماعات تساند الإرهاب فأمرت السعودية كل الجمعيات الخيرية بإبلاغ وزارة الخارجية قبل البدء في أي مشروعات خارج البلاد، والجهات الخارجية التي تستفيد من هذه المشروعات، وقالت مذكرة رسمية نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية الأربعاء ٢٠-٣-٢٠٠٢-: إنه يتعين على الجمعيات الخيرية أن تقدم لوزارة الخارجية السعودية تفاصيل المشروعات التي تنوي تمويلها أو المساهمة في تمويلها خارج البلاد؛ لكي تبلغ الوزارة سفاراتها^(٣٥)، كما رحبت الولايات المتحدة بالإعلان الذي صدر عن الرياض في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢ حول تعزيز المراقبة المالية علي المنظمات الخيرية

يقيم في العالم (في ٣٢ دولة في ثلاث قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا) كانت ترعاها جمعية قطر الخيرية مما حدا بمديرها أحمد بن علي البوعيين أن يقدم استقالته منها حيث أصدرت إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان قراراً بإيقاف جميع الحوالات المالية عن طريق البنوك ومحلات الصرافة لجميع مشاريع الجمعية في الخارج التي تشمل كفالة الأيتام، موضحاً أن هذه المعونات توقفت منذ إبريل ٢٠٠٢^(٣٨).

وإذا كان هذا هو موقف الدول العربية والخليجية الرسمي حيث لا تملك من وسائل الممانعة أمام الحصار الأمريكي الشيء الكثير فقد حاولت المنظمات والجمعيات الخيرية أن تبدي شيئاً من المقاومة أكثر لأنه إذا كانت للدول والنظم ضرورتها فإن للشعوب والأفراد اختياراتها

ففي اجتماعه الرابع والعشرين ناقش مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية صباح الأربعاء ١٨ من صفر عام ١٤٢٣ للهجرة الموافق ١-٥-٢٠٠٢ ما يتعرض له العمل الخيري الإسلامي العالمي من استهداف، رافضاً وصمه بتهمة الإرهاب^(٣٩).

وفي أواخر يونيو ٢٠٠٢ عقد في العاصمة الأردنية عمان مؤتمر "الخير العربي المعاصر في ظل العولمة" في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤-٦-٢٠٠٢ حيث رفض المشاركون في المؤتمر الاتهامات التي وجهتها الولايات

المتحدة إلى العمل الخيري العربي ومؤسساته بتمويل ما يسمى بـ "الإرهاب" عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأعلنوا أنهم مستمرون في أعمالهم دون اكرثات بها.

وأكد المشاركون في المؤتمر أن الحملة التي شنتها الولايات المتحدة على ما أسمته بالإرهاب والجهات الممولة له بما فيها العديد من المؤسسات الخيرية كانت لها آثارها السلبية في انحسار التبرعات خشية أن يتهم المتبرع بدعم الإرهاب.

كما أشار المؤتمر إلى نظرة الشك والريبة للجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني، وتجميد أموال بعض الجمعيات بحجة الاشتباه بتمويلها لمنفذي هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى انتشار القلق بين القائمين على العمل الخيري.

وسعى المشاركون من خلال الأفكار المطروحة إلى استشراف مستقبل العمل الخيري العربي، ومناقشة موضوعات حول قيم الخير وتأصيلها لدى الأجيال العربية، في ظل تأثير الأمة بالعولمة ونفوذ القوى الدولية وتأثير السياسة على الاقتصاد العالمي وتحكمها بمقدرات العالم

وشدد المؤتمر على سلسلة من التدابير والآليات لحماية العمل الخيري وضمان استمراره، من أهمها:

١. تنظيم العمل الأهلي من خلال التشريعات والقوانين.

وبشكل خاص في العشرين عاماً الأخيرة. إظهار الظلم الذي تتعرض له الجمعيات الخيرية والإنسانية الإسلامية من طرف الإدارة الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر ومدى تأثير ذلك على العمل الخيري الإنساني. خاصة وأن ضرب هذه الجمعيات سيكون عميق الأثر على المجتمعات الإسلامية وغير المسلمة.

٤- إبراز دور الجمعيات الخيرية في بناء النسيج الإنساني للمجتمع والألفة والمحبة والتضامن والتكافل بين الناس.

٥- بيان الدور المثمر والفعال المناط بالجمعيات الخيرية في التخفيف عن الشعوب الفقيرة والبائسة والمبتلاة بالحروب والكوارث والمحن.. وضرورة وجود أشكال حماية وتسهيل لمهمة هذه الجمعيات في أماكن نشاطها.

٦- محاولة إيجاد آليات مختصة تضمن حماية الجمعيات الخيرية والإنسانية والمهنية ضد الاضطهاد والعسف خصوصاً في حالات الحروب، واقتراح مشروع إعلان يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كما هو حال الإعلان الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

رابعاً- لماذا الحرب ضد الجمعيات الخيرية والإغاثية الإسلامية؟

٢. تنظيم العضوية والحصول على بيانات كاملة للأعضاء، وعدم قبول عضوية المشتبه بهم أو من صدرت بحقهم أحكام مخلة بالشرف.

٣. الاستقلالية في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

٤. وضوح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

٥. عدم قبول تبرعات مجهولة المصدر^(٤٠).

كما دعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان لعقد مؤتمر باريس " للجمعيات الإنسانية والخيرية: المشكلات الأساسية وآفاق المستقبل " في الفترة ٩-١٠/١/٢٠٠٣ وحدد المؤتمر أهدافه في:

١- دراسة المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الجمعيات الإنسانية والخيرية في مطلع الألفية الثالثة وبشكل خاص العولمة وأهمية حوار الحضارات ودور العمل الإنساني في مد الجسور بين الشعوب.

٢- تناول المشاكل البنوية والوظيفية مثل المهنية والتطوع ومحاولات الاحتواء السياسي من الداخل والخارج وظاهرة فبركة الجمعيات الخيرية والإنسانية من فوق.

٣- إعطاء صورة عن وضع الجمعيات الخيرية والإنسانية عبر دراسات علمية وميدانية، ومحاولة الخروج بنوع من المحصلة حول ما قدمته من خدمات وفوائد للناس على الصعيدين المحلي والعالمي

لم تكن الحملة الأمريكية الضارية لإدراج بعض المنظمات والهيئات الخيرية والإغاثية الإسلامية على لائحة المنظمات المتهمه بتمويل الإرهاب - والتي تضمنتها عدة قوائم حتى وصل العدد في يونيو ٢٠٠٢ إلى ٢١٠ شخصا ومنظمة وهيئة كمشتبه بهم - سوى حلقة جديدة في مسلسل الحملة الغربية - وخصوصا الأمريكية - على العمل الإغاثي الإسلامي، ومحاولة لممارسة الضغوط على الدول التي تتبعها تلك المنظمات لدفع الحكومات إلى تحجيم دور هذه الجمعيات والمنظمات أو إغلاقه، وفي هذا السياق جاء الطلب الأمريكي من السعودية بالكف عن دعم المدارس الإسلامية في العالم، بزعم أنها تخرج إرهابيين،

ففي برنامج الشريعة والحياة - الذي تذيعه قناة الجزيرة - سئل العلامة الدكتور يوسف القرضاوي لماذا يحارب العمل الخيري؟

فأجاب: يحارب العمل الخيري لأمرين أساسيين:

الأمر الأول: أنه يثبت وحدة الأمة الإسلامية، فالمسلمون حينما ينشئون الجمعيات الخيرية وتذهب إلى هذه البلاد التي يموت بعض أهلها من الجوع ومن سوء التغذية هذا يثبت أن فيه أمة إسلامية، يشعر بعضها ببعض، ويحس بعضها بالأم بعض، ويتوجع بعضها لبعض، "كالجسد الواحد إذا اشتكى منه

عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر"، هذه الأمة لا يريد لها البعض أن تكون قائمة حقيقة

الأمر الثاني: إنه العمل الخيري يقوم بدوره في مواجهة حملات التنصير، حملات التنصير تستغل فقر المسلمين وجوعهم، ومرضهم، وتتقدم إليهم بالإنقاذ لتدخلهم في النصرانية، كما حدث هذا في بعض الجهات في إندونيسيا، وبعض الجهات في نيجيريا، وبعض البلاد في آسيا وفي أفريقيا، تستغل فقر الفقراء^(٤١).

وفي هذا الإطار اتهم رئيس المجلس العالمي للدعوة والإغاثة الدكتور كامل الشريف بعض الجهات الغربية بالوقوف في وجه العمل الإغاثي والخيري للمنظمات الإسلامية في العالم، مستغلة أحداث 11 سبتمبر التي وصفها "بقميص عثمان"، وألمح إلى دور المنظمات التبشيرية وبعض الحكومات العربية والإسلامية في هذا الأمر^(٤٢).

ولعل ذلك هو ما توصلت إليه دراسة صدرت عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حيث رأت هذه الدراسة أن هذه الحملة على جمعيات العمل الخيري والإغاثي من شأنها أن تقضى على الجهود التي بذلتها هذه الجمعيات خلال السنوات العشرين الماضية وإعادة الهيمنة للمنظمات الغربية وإضعاف الروابط التي تمت إقامتها بين الدول التي تقدم

المساعدات والدول التي تتلقاها وتشويه صورتها لديها.

وقالت الدراسة إن بعض الدول الخليجية اتخذت إجراءات لتفويت الفرصة على هذه الاتهامات ومنها الكويت حيث أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توجهها للتعاقد مع مكتب يتولى مهمة تدقيق الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية وأموال التبرعات وذلك للتأكد من أنها تذهب لمستحقيها^(٤٣).

ولا شك أن إذا سارت الحملة الأمريكية " والغربية " على العمل الخيري والإغاثي الإسلامي في الطريق المرسوم لها والذي لاحت بوداره من ١١ سبتمبر فإنها ستؤدي إلى:

١- استنابات كراهية العمل التطوعي اللاربحي في نفوس ناشئة المسلمين وفي الأجيال القادمة بدعوى مسانبتها للإرهاب.

٢- إقامة سدود بين المتبرع سواءً كان فرداً أو تاجراً وزعزعة الثقة في أهلية العمل التطوعي الإسلامي لقبول التبرع وأهلية القائمين عليه لصفه في قنوات الحاجة الصحيحة.

٣- تحسر المنفقين والمتبرعين حينما يرون أموالهم التي تبرعوا بها وقد تم تجميدها ولم تصرف في المصارف التي أخرجوها لها

٤- إفساح المجال تلقائياً للمجال التصيري عند غياب العمل الدعوي التطوعي الإسلامي وإحجام المسلمين عنه أو قلة الراغبين فيه.

٥- بث رسالة غير مباشرة لمحتاجي الإغاثة والرعاية والمتضررين بأنه ليس لهم إلا المنظمات التصيرية في حين أن العمل التطوعي الإسلامي يعود عليهم بويلات أكبر مما هم فيه من ضرر حالي

٦- تشويه صورة الإسلام في أعين وسائل الإعلام ومحطات التلفزة وقرنه بالإرهاب للتفجير المباشر من قبول الدعوة للإسلام، مع عدم تقديم الدليل على الأسباب الداعية لقفله وتجميد الحسابات والأرصدة بزعم أن التصريح بها يضر الأمن القومي الأمريكي، وعدم السماح لوسائل الإعلام الأمريكية بإجراء أي لقاءات مع أصحاب الحسابات المجمدة، وتكتم أفواه أي قناة عربية تقوم بذلك مثل الحال مع قناة الجزيرة^(٤٤).

خامساً- مستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي:

إذا كان مستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي جزء من مستقبل العمل الإسلامي ذاته وإذا كان مستقبل هذا الأخير يكتنفه الكثير من الغموض فإن مستقبل العمل الخيري يصبح محل شك ذلك أن أغلب مؤشرات دراسة العمل

العامة أنه من سقط المتاع والكماليات وليس من الأساسيات.

إن الحرب التي أعلنها الخصوم هي حرب إعلامية، تحتاج من المؤسسات الخيرية أن تقتحم المجال لإعلامي مع القدرة على المواجهة وتفنيد ما لدى الخصم من تهمة إنها دعوة للجهات الخيرية والإغاثية في كل مكان لإعادة النظر في رؤيتها للإعلام والعلاقات العامة، إن النظرة الجانبية لأهمية إدارة الإعلام والعلاقات العامة ودورها الفاعل جعل من الحرب حرباً غير متكافئة، فكيف تصمد المؤسسات الخيرية بخبراتها الإعلامية المحدودة أمام الحنكة والدراية والخبرة لدى الخصوم؟

لذلك فإن المؤسسات الخيرية والإغاثية الإسلامية بحاجة إلى فتح قنوات الاتصال مع السياسيين وصناع القرار كما أن هذه المؤسسات بحاجة إلى الانفتاح أكثر مع الجماهير وإلى توسيع رقعة مساعدتها لتشمل المسلمين وغير المسلمين.

٢- ضعف الجوانب المؤسسية في

إدارة العمل الخيري والإغاثي

فكثير من الكتابات تكلمت عن حاجة الجمعيات الخيرية إلى تنظيم إداري ومحاسبي وتدقيق ومراجعة حسابات من قبل جهة حكومية مثل وزارة الأوقاف، أو وزارة المالية أو ديوان المحاسبة، حيث تفتقر كثير من هذه الجمعيات إلى أبسط النظم الإدارية والمحاسبية، كما أنها

الخيري ورصده لا تدعو للتفاؤل ولعل ذلك ما يجعل التنبؤ بمستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي مهمة عسيرة

ذلك أن كثير من القائمين على العمل الخيري يتحدثون عن عمليات "تجفيف منابع العمل الخيري" التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الحكومات العربية، حتى إن معظمهم لا يستبعد طلب الإدارة الأمريكية مدها بقائمة المشاريع الخيرية التي تعترم الجمعيات بل والحكومات العربية القيام بها في دولة إسلامية فقيرة، أي أنه في المستقبل ربما يتعين الحصول على موافقة الأمريكيين لفعل الخير.

إن مستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي سيحكمه إلى حد كبير قضاء العمل الخيري على السلبيات والثغرات التي أوتى منها وعلى رأسها:

١- قصور الجانب الإعلامي:

إن أولى خطوات المواجهة التي يفرضها واقع الحرب المعلنة هي معرفة النقص لدى المؤسسات الإغاثية والسعي لتداركه، ولعل أهم جوانب النقص هو القصور الواضح في الجانب الإعلامي والعلاقات العامة، وقد ضُربت المؤسسات من هذا الجانب، ولم يكن لديها خط دفاع لصد الهجمات، مما أربك المنظمات الخيرية، بل إن الخصوم يدركون تماماً موضع الضعف الإعلامي في هذه المؤسسات، كما يدركون أن القائمين على العمل الإغاثي الإسلامي ينظرون لمجال الإعلام والعلاقات

٢. تعزيز الجانب الإعلامي وتقوية دور العلاقات العامة في تلك المؤسسات للتصدي للحرب الإعلامية التي تمارسها جهات معادية وبيان زيف الادعاءات الكاذبة التي يروجها أصحاب النفوس المريضة في الخارج والداخل.

إن الأحداث كشفت مدى الضعف الإعلامي للجهات الإغاثية الإسلامية في أمريكا وعالمنا الإسلامي مما أربك بعضها وشل حركة البعض الآخر، ولعل ضعف الإيرادات لدى البعض دليل على مدى نجاح الخصوم في النيل من تلك الجهات الخيرية والتشويه ولو جزئياً من صورتها المشرفة.

٣. إن الجمعيات الخيرية في كل مكان مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى تعميق جسور التواصل والعمل تحت مظلة مشتركة ولعلنا في هذا الصدد نشيد بنجاح تجربتين محليتين هما الهيئة السعودية المشتركة للإغاثة والهيئة الكويتية المشتركة للإغاثة حيث نجحتا في إحداث نقلة نوعية في العمل الخيري وتبادل الخبرات وتعميق الأواصر بين الجمعيات أو اللجان الخيرية في البلد الواحد.

إن تلك الفكرة الناجحة بحاجة إلى توسيع دائرتها نحو إنشاء هيئة مشتركة لدول الخليج للإغاثة كمرحلة أولى تعقبها خطوة أكبر نحو هيئة إسلامية عالمية مشتركة للإغاثة^(٤٥).

لا تصدر نتائج أعمالها وحساباتها الختامية كل عام ليعرف المتبرعون أين صُرفت أموالهم التي ينفقونها في سبيل الله، وفيما عدا أموال اليتامى والمساجد والأموال المخصصة لمشاريع خيرية كالمدراس وملاجئ الأيتام والآبار فإن باقي الأموال كأموال الزكاة والصدقة وإنفاق العفو لا يعلم المنفق ما هو مصيرها.

٣- عدم وجود شبكات من العمل الخيري والإغاثي

جانب آخر مهم تقرضه حالة الحرب على العمل الخيري والإغاثي، وهو التلاحم بين المؤسسات الخيرية والإغاثية لتشكيل جبهة متماسكة لصد الضربات العنيفة والصمود أمامها، لتكن النواة التقاء المنظمات الخيرية في الخليج أولاً ثم يتم التكامل على المستوى العربي ثم الإسلامي وهكذا حتى تعقبها جبهة أوسع تشمل لجان وجمعيات العمل الخيري والإغاثي في كل مكان.

إن الأوضاع والأحداث المتسارعة تحتم على الجمعيات الخيرية في العالم الإسلامي وحتى داخل العالم الغربي اتخاذ إجراءات فورية مثل:

١. عقد مؤتمر عالمي للمؤسسات الإغاثية الإسلامية للتباحث في شؤونها المختلفة ووضع تصور للمرحلة المقبلة في ظل الهجوم الذي لم يسبق أن تعرض له العمل الخيري من قبل.

الهوامش

- (١) موقع إسلام أون لاين الثلاثاء، الخارجية الأمريكية تربط بين العمل الخيري والإرهاب، ٩ ذو القعدة ١٤٢٠هـ/ ١٥ فبراير ٢٠٠٠م)
- (٢) كما اعتقل مسؤولو الهجرة الأمريكيون رابح حداد عضو مجلس إدارة مؤسسة النجدة الإسلامية التي جمدت الحكومة الأمريكية أموالها في مسعى لقطع التمويل عن أسمتهم الإرهابيين المشتبه بهم.
- أنظر: موقع قناة الجزيرة ١٨ / ١٢ / ٢٠٠١م)
- (٣) أما باقي المطالب فهي:
- ٢ - وقف نشاطات التنظيمات الإرهابية.
- ٣ - التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة وتبادل المعلومات حول الإرهابيين ونشاطاتهم.
- ٤ - تسليم المطلوبين للمحاكمة أو إعادتهم.
- ٥ - التحدث العلني ضد الإرهابيين، بغض النظر عن الهدف المعلن لهم.
- ٦ - تأييد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.
- ٧ - وقف أي تسامح تجاه الدول، أو الكيانات التي تدعم الإرهاب، وتأييد العمل العسكري الدولي ضدها، وتقديم تسهيلات إذا اقتضى الأمر
- (٤) موقع قناة الجزيرة ٢٥/٩/٢٠٠١م.
- رغم أن جمعية "الراشد ترست" الخيرية التي ورد اسمها في القائمة أعلنت أنه لا صلة لها بالإرهاب، وقالت في بيان "إن الراشد ترست منظمة خيرية موثوق بها تساعد الأرمال والمعوزين والعجزة لاعتبارات إنسانية محضة". وأضاف البيان أن المنظمة تقدم الطعام لأكثر من ٣٠٠ ألف أفغاني عبر مشاريع المخابز في أفغانستان. انظر: قناة موقع قناة الجزيرة ٢٦/٩/٢٠٠١م.
- (٥) موقع قناة الجزيرة ٢٦/٩/٢٠٠١م كما أصدرت فرنسا هي الأخرى لائحة قدمها رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية تتضمن أسماء ٣٩ شخصاً أو منظمة يشتبه بتمويلها جماعات قالت إنها إرهابية، وقد نشرت اللائحة في الجريدة الرسمية، وطلبت من المؤسسات الحكومية والمصرفية تجميد حسابات الواردة أسماؤهم في القائمة.
- وتضاف هذه القائمة الجديدة إلى لائحة سابقة من ٢٧ هيئة أو شخصاً يعتقد بوجود علاقات لهم مع جماعات إرهابية، نشرت في ٢٥ سبتمبر/ أيلول الماضي. وقال مصدر في وزارة الاقتصاد إنه لم يكشف في اللائحة الأولى حتى الآن أي حساب مشتبه به في مصارف أو مؤسسات

- مالية في فرنسا، راجع: موقع قناة الجزيرة ١٣/١٠/٢٠٠١م،
- (٦) موقع إسلام أون لاين.نت/١٠-١٠-٢٠٠١
- (٧) موقع قناة الجزيرة ٣/١٠/٢٠٠١م)
- (٨) موقع قناة الجزيرة ١٤/١٠/٢٠٠١م،
- (٩) موقع قناة الجزيرة ٣/١١/٢٠٠١م
- (١٠) إسلام أون لاين.نت/٤-١٢-٢٠٠١
- (١١) موقع قناة الجزيرة ٤/١٢/٢٠٠١م
- (١٢) موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، التحالف الدولي سيتعقب أموال الإرهابيين في المؤسسات غير الرسمية نيويورك، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢)
- (١٣) موقع قناة الجزيرة ٢٧/٢/٢٠٠٢م،
- (١٤) موقع قناة الجزيرة ٣/٣/٢٠٠٢م،
- (١٥) موقع قناة الجزيرة ١٠/١/٢٠٠٢م،
- (١٦) موقع قناة الجزيرة ٣٠/٩/٢٠٠١م،
- (١٧) موقع قناة الجزيرة ٢/١٠/٢٠٠١م.

يحمد للبنان في ظل هذا التسليم والرضوخ من أغلب الدول العربية للمطالب الأمريكية بتجميد الأرصدة التي ورد أصحابها في القوائم الأمريكية المتتالية تأكيد "رفيق الحريري" رئيس الحكومة اللبنانية رفض بلاده طلب الولايات المتحدة بتجميد أرصدة حزب الله، مؤكداً أنه تنظيم للمقاومة الوطنية وليس منظمة إرهابية. انظر: موقع إسلام أون لاين.نت/ ٨-١١-٢٠٠١م

(١٨) موقع قناة الجزيرة ١٥/١٠/٢٠٠١م،

(١٩) موقع قناة الجزيرة ٢٨/١٠/٢٠٠٢م،

(٢٠) موقع قناة الجزيرة ٦/٢/٢٠٠٢م،

(٢١) موقع إسلام أون لاين.نت/٧-٢-٢٠٠٢

(٢٢) موقع إسلام أون لاين.نت ١١-٣-٢٠٠٢

(٢٣) موقع إسلام أون لاين.نت/ ٢٠-٣-٢٠٠٢

نفقت مؤسسة الحرمين الخيرية التي تتخذ من الرياض مقراً لها ما نشر في إحدى الصحف العربية من أن سويسرا جمدت أرصدها، جاء ذلك في بيان أصدره أمس مديرها العام الشيخ عقيل العقيل رداً على الخبر المنشور أول من أمس الجمعة وأوردته إحدى وكالات الأنباء بأن السلطات السويسرية طلبت تجميد حسابات لمؤسسة الحرمين الخيرية في المملكة العربية السعودية

وبينت المؤسسة بأنه ليس لديها أصلاً أي حساب في سويسرا أو أي حساب آخر في خارج المملكة، وأشارت

المؤسسة بأنها مستهدفة من قبل المغرضين والمعادين للأهداف التي تقوم بها المؤسسات الخيرية في المملكة وكانت السلطات الأمريكية قد اتهمت مكتبي المؤسسة في الصومال والبوسنة بأنهما يدعمان الإرهاب إلا أن السلطات الأمريكية نفت فيما بعد أن تكون مؤسسة الحرمين الخيرية هي المقصودة، وإنما مؤسسة الحرمين والمسجد الأقصى، وذلك بعد أن هددت المؤسسة برفع دعوى قضائية ضد السلطات الأمريكية لتثبت فيها ادعاءاتها الزائف

أنظر: موقع مجلة الوطن السعودية العدد (٥٦٢) السنة الثانية - الأحد ١ صفر ١٤٢٣ هـ الموافق ١٤ أبريل

٢٠٠٢

- (٢٤) موقع قناة الجزيرة ٢١/١٠/٢٠٠١م،
- (٢٥) موقع إسلام أون لاين/ ٢٠-١١-٢٠٠١
- (٢٦) موقع قناة الجزيرة ٩/١٠/٢٠٠١م،
- (٢٧) موقع إسلام أون لاين/ ٢٠-١١-٢٠٠١
- (٢٨) جريدة الحياة (لندن) ٢١/٩/٢٠٠٢
- (٢٩) موقع قناة الجزيرة ٩/١/٢٠٠٢م،
- (٣٠) موقع قناة الجزيرة الموافق ٣٠/٩/٢٠٠١م،
- (٣١) موقع قناة الجزيرة ٢٦/٩/٢٠٠١م،
- (٣٢) موقع قناة الجزيرة ١٢/١/٢٠٠٢م،
- (٣٣) موقع قناة الجزيرة ٧/١٠/٢٠٠١م،
- (٣٤) موقع قناة الجزيرة ٢٣/١/٢٠٠٢م،
- (٣٥) موقع إسلام أون لاين.نت. ٢٠-٣-٢٠٠٢
- (٣٦) جريدة القدس العربي ٥/١٢/٢٠٠٢
- (٣٧) موقع إسلام أون لاين/ ٢٠-١١-٢٠٠١
- (٣٨) موقع إسلام أون لاين.نت. ٦-٨-٢٠٠٢
- (٣٩) موقع إسلام أون لاين.نت. ١-٥-٢٠٠٢
- (٤٠) موقع إسلام أون لاين. نت / ٢٣-٦-٢٠٠٢
- (٤١) موقع قناة الجزيرة، برنامج الشريعة والحياة الجمعة ١٩ ٢/٢/٢٠٠٢م،
- (٤٢) موقع إسلام أون لاين.نت. / ١٤-٨-٢٠٠٢م
- (٤٣) موقع مفكرة الإسلام، السبت ١٠ شوال ١٤٢٣ هـ - ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢ م
- (٤٤) راجع مقال د / حمود البدر في جريدة عكاظ ليوم ٢٩/١١/١٤٢٢.
- (٤٥) في حوار مع الإعلامي الخليجي الإسلامي محمد الكندري، جريدة البيان، الجمعة ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٢ هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٢